

«طلعت ريحتكم» يجمع القوات والعونيين

رلى إبراهيم

«بدي ياكن كلكن تنزلوا معنا السبت لنتظاهر» الكلام هنا لرئيس التيار الوطني الحر جبران باسيل خلال الاعلان عن برنامج الانتخابي الأسبوع الماضي. يوماً، دبت الحماسة في العونيين على مواقع التواصل الاجتماعي حيث كان واضحاً تأييد الشباب لهذا الحراك، ولو بنوع من التحفظ، فيما كان موقع التيار الالكتروني يضرب ضربة على الحافر وأخرى على المسار. ولكن ما لبث أن تبدد كلام باسيل عبر المؤتمر الذي عقده النائب ميشال عون قبيل يوم من التحرك، فأثنى تخبط التيار، في تأييد التحرك أو لفظه، عبر تحديد موعد مختلف للنزول الى الشارع يوم الجمعة المقبل. هكذا بدأت القاعة العونية تتناقل جملة عون التالية افتراضياً للرد على وضع مؤيدي «طلعت ريحتكم» كل الأحزاب السياسية في الخانة نفسها: «إن تعميم مسؤولية الفساد على الجميع يغطي ويريح الفاسد فيستمر في فساده، ويحبط الاصلاح فيتوقف عن نشاطه أو يشمئز».

وأنت مطالبة عون المتظاهرين برد الشعارات المسروقة إليه لتكسر الجرة نهائياً بين البرتقاليين والحر، حيث برزت حملة إعلامية وافتراضية واسعة تستعرض المحطات التي حاربت فيها الرابية الفساد، وتلفت نظر المعنيين الى أن «التيار هو من علم اللبنانيين كيفية النزول الى الشارع والاعتراض منذ 25 عاماً». بدأ واضحاً امتعاض التيار من شعار «كلن يعني كلن» ومن زج اسم وصورة قائدهم في اتهامات الفساد، ففضّلوا التزام منازلهم على مشاركة اللبنانيين المطالب التي تلتقي تماماً مع مطالبهم.

في مقابل وضوح التيار الوطني الحر وامتعاضه العلني، برز دهاء قواتي في معارضة الحراك بطريقة مطبنة. هنا، سخرت معراب الرئيس السابق ميشال سليمان ومحطة «أم تي في» والأمانة العامة لقوى 14 آذار وصحافيها، إضافة الى صحافيي تيار المستقبل، خدمة لخارطة طريقها التي أرادت بها حرف التحرك عن مساره ومطالبه. ففور سماعها منظمي «طلعت ريحتكم» يتحدثون عن إسقاط الحكومة وإجراء انتخابات نيابية أو لا ثم انتخاب رئيس، كان لا بد من التدخل لثنيها عن تحقيق «أهداف عون وحزب الله» البداية كانت عبر سؤال سليمان على حسابه على تويتر: «الم يحن الوقت للمطالبة بحملة #بندنا لرئيس؟».

ليتبني بعدها رئيس حزب القوات اللبنانية سمير جعجع هذا الهاشتاغ نفسه على حسابه الشخصي، غير أنه بكل التعليقات السلبية والشتائم التي كالتها المرغودون للرئيس السابق جراء هذا الاقتراح. الخطوة اللاحقة تمثلت في إنشاء صفحة فيسبوكية جديدة وهاشتاغ تحت عنوان #شوناطيرين



وتسويقه لزعج ضمن الهاشتاغات التي يعتمدها داعمو «طلعت ريحتكم» أسوة بـ #بندنا نحاسب» و#مستمرين.

وقد ارتدت الصفحة معطف المجتمع المدني، معرّفة عن نفسها بأنها من تنظيم مجموعة من الشباب سنمت من الوضع الحالي والفساد، وتحمل اقتراح للحل: الابقاء على المجلس النيابي والدعوة الى انتخاب رئيس، ثم تشكيل حكومة جديدة والتفرغ بعدها لإقرار قانون انتخابي في المجلس النيابي يتيح إجراء انتخابات جديدة. ورغم تسويق جعجع بنفسه لهذه «الهاشتاغات» واعتباره كما عون مطالب المتظاهرين مطالبه، أكان في ما يخص حكومة التكنولوجيا أو اللامركزية الإدارية. لم يسقط المجتمع المدني في الفخ ولم يول الصفحة وكلام جعجع أهمية. إلا أن ذلك أيضاً لم يحبط عزيمته القواتيين الذين تابعوا نشر هذه الشعارات، وسلخوا درب العونيين نفسه بالدافعة عن زعيمهم رافضين زجّه في ملفات الفساد.

ساحة واحدة صوّت فيها

لم يكن هناك انقسام تام بين ساحتي الشهداء ورياض الصلح. نقطة التجمع الأساسية كانت ساحة الشهداء، الا أن المئات من المتظاهرين فضّلوا الهتاف والتظاهر أمام السرايا الحكومية، لرمزية المكان، وبرزت محاولات من قبل بعض المنظمين لـ «توجيه» المتظاهرين للتوجه ناحية ساحة الشهداء لا رياض الصلح. مبررين بأن «بعض أعمال الشغب قد تحصل». الناس لم يكتروا فعليا، وعدد كبير جدا منهم كان يتنقل بين الساحتين، الا أنه يسجل على الحملات المنظمة للحراك (تحديداً) طلعت ريحتكم وبدنا نحاسب) دعوات المتظاهرين للخروج من ساحة رياض الصلح، ليصل الحد بالبعض لتهديد المتظاهرين «المشاغبين» بتسليمهم الى القوى الأمنية!



الاعتقال العشوائي ينتج ضررا ماديا ومعنويا

النيابي وسرية الجيش التابعة له على المتظاهرين الذين اقتربوا من السرايا الحكومية في ساحة رياض الصلح مباشرة، ولم ترم عليهم القنابل المسيلة للدموع أو الرصاص المطاطي والحي أو غيرها من أدوات القتل التي استخدمتها السلطة في السابق لترهيب المواطنين، ولكن ذلك لم يدم طويلا، فحالما خف عدد المتظاهرين وتقلصت التغطية الإعلامية الى ادنى حد، عادت القوى الأمنية الى ممارسة البطش والتأديب.

الاعتقال العشوائي لا يمثل فقط انتهاكا واضحا وصريحا لحق التظاهر والتعبير، بل ينتج أيضا ضررا ماديا ومعنويا على الذين يجري توقيفهم. احد الأشخاص الذين جرى توقيفهم كان من العاطلين من العمل لفترة طويلة، وبعد عناء طويل في البحث عن أي عمل، وجد وظيفة كان يفترض أن يكون اليوم ما زال موقوفا. متظاهر آخر اعتقل، مهدد اليوم بالطرده من عمله، جراء عملية الاعتقال، ومتظاهر ثالث هو أحد موظفي الإدارة العامة، وهو الآخر مهدد بأن يحاسب داخل الإدارة التي يعمل ضمنها.

أخضعوا لفحوص المخدرات، وان القاصرين المعتقلين لدى الجيش لم يجر التحقيق معهم بحضور أهلهم ومندوب الأحداث بحسب ما ينص القانون.

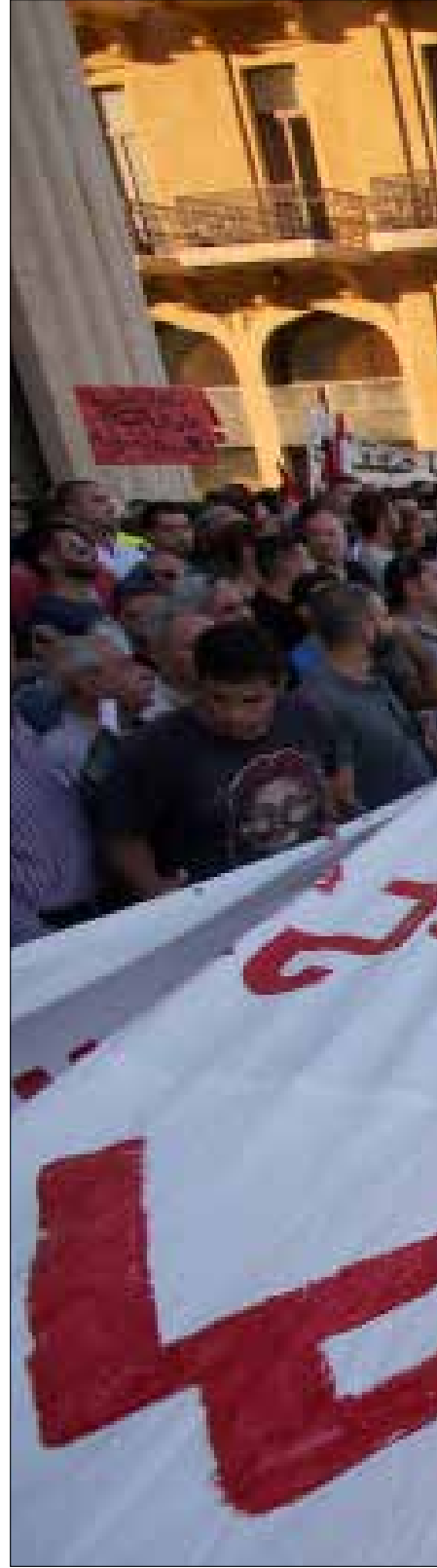
كان عناصر مكافحة الشغب، قبل ذلك، موزعين على جميع الطرقات الفرعية المحيطة بساحة رياض الصلح، بطريقة لا تثير انتباه الناس. ووسعت الحواجز المؤلفة من أسلاك شائكة بين الطريق المؤدي الى السرايا والمتظاهرين لتجنب أي احتكاك مباشر مع المتظاهرين. بدا السلوك الأمني مضبوطا في ذروة التظاهرة. فلم تعتد القوى الأمنية وعناصر مكافحة الشغب وشرطة المجلس

بين المتظاهرين والقوى الامنية، ولكن هناك سيناريو بات يتكرر كل مرّة. تأتي مجموعة من الشبان على دراجات نارية، تخترق المعتصمين، وهي مجموعة لا علاقة لها بالشبان الغاضبين الذين يحاولون اختراق الأسلاك الشائكة. تبدأ هذه المجموعة باعمال تخريب وتخرج سريعا من المكان. هذه المجموعة باتت معروفة بالنسبة إلى الكثيرين، حالما يصل أفرادها يعرف من في الساحة أن القوى الأمنية «ح تبلش شغلها».

حالما غادرت هذه المجموعة، خرج عناصر مكافحة الشغب، وباعداد كبيرة جدا، من مداخل المباني والشوارع المحاذية للساحة. تخطى عددهم عدد المشاركين فيها. سارع المتظاهرون الى الهروب، الا أن قوى الأمن والجيش اللبناني اعتقلت عددا من الذين ركضوا خوفا من عنف الهراوات، فاصطادتهم في الشوارع الفرعية بعيدا عن اعين الاعلاميين وكاميراتهم، ومن ركض باتجاه ساحة الشهداء، جرى اعتقاله بواسطة الحواجز المتنقلة التي نصبها الجيش والقوى الامنية.

حملة الاعتقالات العشوائية طاولت 29 شخصا على الأقل (بينهم قاصرون)، ترك 15 منهم ولا يزال 14 قيد التوقيف (10 لدى قوى الأمن الداخلي، و4 لدى الشرطة العسكرية)، اضافة الى وجود 7 مفقودين (بينهم 3 قاصرين). لجنة المحامين للدفاع عن المتظاهرين في لبنان، التي أسست بمبادرة من المفكرة القانونية، جالت مساء على جميع مخافر بيروت، لمعرفة أسماء المعتقلين.

هؤلاء الموقوفون جرى اعتقالهم دون أي مسوغ قانوني، وضبط النفس الذي مارسه العناصر الأمنيون أمام الوسائل الإعلامية، سرعان ما تخلوا عنه لحظة الاعتقال. فتعرض الموقوفون لضرب مبرح فضلا عن كيل الشتائم والاهانات من لحظة الاعتقال والاقتياد الى المخافر حتى لحظة الافراج عنهم. وتلفت المحامية غيده فرنجية الى أن لجنة المحامين لم تعرف بعد أي شيء عن المعتقلين لدى مخابرات الجيش أو لدى فرع المعلومات، نتيجة التعتيم والتكتم الشديدين من قبل هذين الجهازين الأمنيين، كما تلفت فرنجية الى أنهم تأكدوا من أن بعض المعتقلين



«القلة القليلة، التي تحدث عنها المشنوق، كانت كثيرة في ساحة رياض الصلح (هيلم الموسوي)»

رسمي. ومع ذلك انخرط أكثر من 100 موظف مع عائلاتهم في التحرك. كذلك لم تحل عدم مشاركة نقابة الطيارين في الميدان ايست دون نزول طيارين بصورة منفردة. روابط المعلمين والموظفين ونقابة المعلمين في المدارس الخاصة المكونة لهيئة التنسيق النقابية انتظرت دعوة المنظمين إلى التنسيق معها «لأننا لا نستطيع أن نكون ملحقين»! كما قال رئيس رابطة التعليم الرسمي محمود أيوب.

رابطة موظفي الإدارة العامة برئاسة محمود حيدر وضعت سقفا للمشاركة هو الشعارات الحياتية والمعيشية والوطنية فقط، بعيدا عن كل المصالح والصراعات السياسية والطائفية والمذهبية. بسام مهدي

النقابات، لم تنضم نقاباتهم برئاسة بشارة الأسمر إلى الانتفاضة الشعبية، والسبب، بحسب الأسمر، هو التسييس والحركات الطائفية التي تركب الموجة. ونبه من أن يعد شيء تحت الطاولة لاحتواء التحرك، وأن تكون لقيادته أهداف مطبنة وخصوصاً أنها تضم متجذرين في الحياة السياسية. أما رئيس نقابة عمال الكهرباء شربل صالح فقد تذرع بالانتخابات النقابية أخيراً والتي حالت دون الانخراط «حككي الشباب صحيح، لكن يحتاج إلى تجاوب من السياسيين».

المجلس التنفيذي لنقابة عمال وموظفي طيران الشرق الأوسط والشركات التابعة مددت لنفسها لسنتين، ولم يكن يتوقع منها قرار

عملياً من رؤساء وممثلي الهيئات النقابية غير المحسوبة على أحزاب و 14 آذار، ولا سيما الاتحادات الأربعة: الاتحاد الوطني لنقابات العمال والمستخدمين في لبنان، اتحاد نقابات عمال البناء والأخشاب في لبنان، اتحاد نقابات العمال في البقاع واتحاد نقابات عمال الصناعات الغذائية في لبنان. هذه الاتحادات هي جزء من الانتفاضة الشعبية، والعمال يشاركون فيها بعفوية منذ البداية بعدما طُفح الكيل، فهم تركوا أماكن عملهم في المصالح والمؤسسات للمشاركة في التظاهرات، كما يوضح كاسترو عبدالله.

مع أن عمال مرفأ بيروت كانوا في مقدمة المتظاهرين ضد أزمة